Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.2), pages: 432 – 448 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Rising Powers and International Institutions: Roles and Tasks Parallel to Western International Cooperation Institutions

Assistant Lecturer . Zaid Abdul Hamid Hassan [1] , Researcher. Mustafa Ahmed Hussein [2]

[1] Tikrit University, College of Political Science , Zaid.a.hassan@tu.edu.iq

[2] Tikrit University, College of Political Science , mustafa.a2022@st.tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:18 Mar 2026
Accepted: 31 Mar 2026
Published:1 Jun 2026

Keywords:

-Rising powers
-BRICS
-Shanghai Cooperation Organization
- ASEAN
-International institutionalization
-Development Bank.

ABSTRACT

The international system is undergoing profound transformations, marked by the rise of new powers such as China, India, Brazil, and Russia. These nations no longer accept marginalization in international decision-making and have established their own blocs and institutions to reflect their growing influence. Prominent examples include BRICS, the Shanghai Cooperation Organisation (SCO), and ASEAN. These institutions aim to offer alternatives to traditional Western institutions like the G7, NATO, the IMF, and the World Bank, but they do not necessarily intend to replace them entirely. Rather, they seek to build a parallel structure that reflects a new distribution of power and expands the options available to developing countries.

The international system is witnessing profound transformations, characterized by the rise of new powers such as China, India, Brazil, and Russia.

In the economic sphere, these powers established the BRICS New Development Bank as an alternative financing instrument, providing loans for infrastructure projects without political preconditions. They also work to reduce reliance on the dollar through settlements in national currencies and have established major trade networks such as the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP), which encompasses a third of global trade. In the security sphere, the Shanghai Cooperation Organisation (SCO) has developed mechanisms to combat terrorism and extremism based on the principles of sovereignty and non-interference, linking security to development, in contrast to the Western model of military alliances. At the normative and value-based level, these institutions propose alternative concepts of governance, sovereignty, and human rights that focus on economic and social rights and reject Western political conditionality, thus challenging Western normative hegemony.

This rapid development contributes to accelerating the shift towards a multipolar international system, where power is no longer the sole domain of the West. These new institutions create a state of "institutional dualism" that allows developing countries broader options in their international relations and provides a platform for collective pressure to reform existing global governance institutions such as the Security Council and the International Monetary Fund.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثاني)، الصفحات: 432- 448، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

القوى الصاعدة والمؤسساتية الدولية: أدوار ومهام موازية لمؤسسات التعاون الدولي الغربي

م.م. زيد عبد الحميد حسن [1] ، الباحث : مصطفى أحمد حسين[2]

[1] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، Zaid.a.hassan@tu.edu.iq

[2] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، mustafa.a2022@st.tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٨ اذار ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٣١ اذار ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

الملخص

يشهد النظام الدولي تحولات عميقة تتمثل في صعود قوى جديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا، والتي لم تعد تقبل بالهامشية في صنع القرار الدولي، فعملت على إنشاء تكتلات ومؤسسات خاصة بها تعكس ثقلها المتزايد، أبرزها مجموعة بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة آسيان، وتسعى هذه المؤسسات إلى تقديم بدائل للمؤسسات الغربية التقليدية مثل مجموعة السبع وحلف الناتو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكنها لا تهدف بالضرورة إلى استبدالها كلياً، بل إلى بناء هيكل موازي يعكس توزيعاً جديداً للقوة ويوسع خيارات الدول النامية.

ففي المجال الاقتصادي، أنشأت هذه القوى بنك التنمية الجديد لبريكس كأداة تمويل بديلة تقدم قروضاً لمشاريع البنية التحتية بدون شروط سياسية مسبقة، كما تعمل على تقليل الاعتماد على الدولار من خلال التسويات بالعملات الوطنية، وأقامت شبكات تجارية كبرى مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) التي تضم ثلث التجارة العالمية، أما في المجال الأمني، فطورت منظمة شنغهاي للتعاون آليات لمكافحة الإرهاب والتطرف تقوم على مبادئ السيادة وعدم التدخل، وتربط الأمن بالتنمية، في مقابل نموذج الأحلاف العسكرية الغربية، وعلى المستوى المعياري والقيمي، تطرح هذه المؤسسات مفاهيم بديلة للحكم والسيادة وحقوق الإنسان تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وترفض المشروطية السياسية الغربية، مما يتحدى الهيمنة المعيارية للغرب.

اذ يسهم هذا التطور المتسارع في تسريع التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، اذ لم تعد القوة محتكرة بيد الغرب وحده، وتخلق هذه المؤسسات الجديدة حالة من "الازدواجية المؤسسية" التي تتيح للدول النامية خيارات أوسع في علاقاتها الدولية، وتشكل منصة للضغط الجماعي من أجل إصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية القائمة مثل (مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي).

الكلمات المفتاحية:

-القوى الصاعدة
- بريكس
- منظمة شنغهاي للتعاون
- آسيان
- المؤسساتية الدولية
- بنك التنمية

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مقدمة

يشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية عميقة تمثلت بصعود قوى التي أعادت توزيع مراكز القوة الاقتصادية والاستراتيجية على نحوٍ قلّص من مركزية الهيمنة الغربية التي تكرّست منذ نهاية الحرب الباردة، وقد ترافق هذا التحول مع بروز أنماط جديدة من "المأسسة الدولية" لم تعد تدور حصريًا في فلك المؤسسات التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية، بل اتجهت نحو بناء أطر تنظيمية بديلة أو موازية تعبّر عن مصالح القوى الصاعدة ورؤاها للنظام العالمي.

في هذا السياق برزت تكتلات ومنظمات مثل (بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وآسيان) بوصفها تجليات مؤسسية لانتقال مركز الثقل نحو الشرق والجنوب العالمي، لم تعد هذه الأطر مجرد منصات للتشاور، بل تحولت تدريجيًا إلى أدوات لإعادة تشكيل قواعد التفاعل الاقتصادي والأمني والمالي، سواء عبر إنشاء مؤسسات تمويلية وتنموية جديدة، أو عبر صياغة ترتيبات أمنية إقليمية، أو من خلال الدفع باتجاه إعادة تعريف مفاهيم السيادة وعدم التدخل والحوكمة الدولية.

إن توسع هذه المنظمات وتنامي أدوارها يعكس مسارًا مزدوجًا، فيهدف للسعي إلى إصلاح النظام الدولي القائم من الداخل عبر الضغط لتعديل آلياته التمثيلية والمالية، من جهة، ومن جهة أخرى، بناء شبكات مؤسسية موازية تقلل من الاعتماد على الهياكل الغربية التقليدية، وبذلك أضحى المشهد الدولي يتسم بظاهرة "الازدواجية المؤسسية"، اذ تتعايش مؤسسات تقليدية تقودها قوى غربية مع أطر جديدة تقودها قوى صاعدة، في بيئة تنافسية تتسم بتداخل المصالح وتعدد مستويات التفاعل.

وعليه، تتجه هذه الدراسة إلى تحليل البنية المؤسسية للقوى الصاعدة، واستكشاف أدوارها ووظائفها الموازية للمؤسسات الغربية، ثم تقويم أثرها في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، في ضوء التحول نحو تعددية قطبية أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

أولاً/ أهمية البحث :

تكتسب دراسة القوى الصاعدة ومؤسساتها الدولية أهمية محورية في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، فمع تصاعد الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا وغيرها من الدول الاخرى، برزت مؤسسات وتكتلات جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد الحوكمة العالمية، وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يحلل البنى المؤسسية التي أنشأتها هذه القوى، ويدرس مدى نجاحها في تقديم بدائل للمؤسسات الغربية التقليدية، مما يسهم في فهم طبيعة التحولات الجارية في النظام الدولي ومستقبل التوازنات العالمية.

ثانياً/ إشكالية البحث :

تتمثل الإشكالية المحورية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في السؤال التالي: **كيف تسهم المؤسسات التي أنشأتها القوى الصاعدة (بريكس، منظمة شنغهاي للتعاون، آسيان) في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، وهل تقدم هذه المؤسسات وظائف موازية حقاً للمؤسسات الغربية التقليدية؟** ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما طبيعة البنى المؤسسية لهذه التكتلات؟ .
2. وكيف تؤدي وظائف اقتصادية وأمنية ومعيارية موازية لمؤسسات مثل وحلف الناتو وصندوق النقد الدولي؟ .

ثالثاً/ فرضية البحث :

ينطلق البحث من **فرضية أساسية** مفادها: أن المؤسسات التي أنشأتها القوى الصاعدة لا تسعى بالضرورة إلى استبدال كامل للمؤسسات الغربية، بل تعمل على بناء هيكل موازي يعكس توزيعاً جديداً للقوة في النظام الدولي، ويمثل محاولة لإصلاح الحوكمة العالمية من الخارج مع الاحتفاظ بإمكانية التعامل مع المؤسسات القائمة عند الحاجة، وترتبط بهذه الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان: **أولاهما:** أن هذه المؤسسات تتبنى مقاربات مغايرة في العمل الجماعي تقوم على مبادئ عدم التدخل

والسيادة والمرونة المؤسسية، **وثانيتهما**: أن التأثيرات التراكمي يقود نحو تعددية قطبية تختلف عن الأحادية القطبية التي هيمنت بعد نهاية الحرب الباردة.

رابعاً/ منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على تكامل ثلاثة مناهج منهجية رئيسية لدراسة موضوع القوى الصاعدة ومؤسساتها الدولية، فقد تم توظيف **المنهج الوصفي** لتقديم صورة شاملة ودقيقة لمؤسسات بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة آسيان، من خلال وصف هياكلها التنظيمية، وآليات عملها، وتطورها التاريخي، والسياقات الجيوسياسية والاقتصادية التي نشأت فيها، مما أتاح فهماً عميقاً لطبيعة هذه التكتلات وخصائصها المميزة.

أما **المنهج المؤسسي**، فقد استخدم لتحليل الجوانب الهيكلية والتنظيمية لهذه المؤسسات، بالتركيز على دراسة نشأتها وتطورها التاريخي، والأدوات والآليات التي طورتها لتحقيق أهدافها، سواء كانت أدوات اقتصادية ومالية مثل بنك التنمية الجديد لبريكس، أو أدوات أمنية مثل هيئة مكافحة الإرهاب في منظمة شنغهاي للتعاون، أو آليات للتكامل الاقتصادي في إطار آسيان، مما ساعد على فهم كيفية عمل هذه المؤسسات من الداخل وطبيعة العلاقات بين الدول الأعضاء فيها.

في حين شكل **المنهج التحليلي** الأداة الرئيسية لمعالجة جوهر الإشكالية البحثية، من خلال تحليل الأدوار والمهام التي تؤديها مؤسسات القوى الصاعدة في المجالات الاقتصادية والأمنية والمعيارية، ومقارنتها بوظائف المؤسسات الغربية التقليدية، وقد استدعى ذلك اتباع مقاربة تحليلية مقارنة بين هذه المؤسسات ونظيراتها الغربية، بهدف استخلاص الاختلاف في الرؤى والوظائف، مع الاعتماد على مصادر موثوقة ومتنوعة من تقارير رسمية ودراسات أكاديمية وتحليلات استراتيجية لضمان الموضوعية والعلمية في معالجة الموضوع.

خامساً/ هيكلية البحث:

بغية الاجابة على اشكالية البحث تم تقسيمه الى مقدمة وثلاث مباحث، رئيسة: تطرق المبحث الأول: **البنية المؤسسية للقوى الصاعدة في النظام الدولي** ، من خلال دراسة ثلاث نماذج هي بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة آسيان، بينما ينتقل المبحث الثاني: **الأدوار والوظائف الموازية للمؤسسات الغربية** ، في المجالات الاقتصادية والأمنية والمعيارية، ويختتم البحث المبحث الثالث: **تأثير مؤسسات القوى الصاعدة على بنية النظام الدولي** ، كما تضمن البحث خاتمة واستنتاجات كخلاصة لأهم ما تم التوصل اليه من خلال الدراسة.

المبحث الأول

البنية المؤسسية للقوى الصاعدة في النظام الدولي

يشهد النظام الدولي المعاصر بروز بنى مؤسسية جديدة أنشأتها القوى الصاعدة للتعبير عن ثقلها المتزايد وتنسيق مواقفها إزاء القضايا الدولية، وتتنوع هذه البنى بين نماذج اقتصادية سياسية كمجموعة بريكس، وأخرى أمنية تنموية كمنظمة شنغهاي للتعاون، وثالثة تكاملية إقليمية كرابطة آسيان، مما يعكس تعدد المقاربات التي تتبناها هذه القوى في بناء مؤسساتها الموازية، ويقتضي فهم طبيعة هذه التكتلات تحليلاً متعمقاً لهياكلها التنظيمية، وآليات عملها، والتطورات التي شهدتها منذ نشأتها، وهو ما يشكل المدخل الأساسي لدراسة أدوارها ومهامها في سياق التحولات الراهنة للنظام الدولي.

المطلب الأول

مجموعة بريكس BRICS

تعد مجموعة بريكس احد اهم مؤسسات التعاون الغير غربية التي تمثل القوى الصاعدة والتي يمكن توضيح ابرز ركائز هذه المجموعة من خلال ما يلي:

اولاً/ الخلفية التأسيسية والتطور المؤسسي:

تأسست مجموعة بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، ثم جنوب أفريقيا) كإطار للحوار بين الاقتصادات الكبرى الصاعدة، اذ انطلقت فكرة التكتل في تقرير صادر عن بنك غولدمان ساكس عام 2001، قبل أن تتحول إلى كيان سياسي بقمة يكاترينبورغ عام 2009، وقد شهدت المجموعة تطوراً مؤسسياً مهماً تمثل في إنشاء آليات عمل منتظمة تشمل القمم السنوية، واجتماعات وزراء الخارجية والمالية، بالإضافة إلى مجلس أعمال بريكس الذي يضم ممثلين عن القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وقد شهدت مجموعة بريكس في الاول من يناير عام 2024م، انضمام كل من (المملكة العربية السعودية ومصر والامارات العربية المتحدة وايران واثيوبيا)، وفي 6يناير من عام 2025 انضمت إندونيسيا الى المجموعة كعضو كامل العضوية[1]، ليمثل هذا التوسع الذي تشهده المجموعة من تكتل اقتصادي صاعد الى منصة شبه عالمية للجنوب العالمي ذات ثقل ديمغرافي وطاقوي وجيوسياسي مما يعزز من دورها كمؤسسة موازية للمؤسسات الاقتصادية الغربية، مما يعكس تزايد جاذبية التكتل كمنصة للتعاون جنوب-جنوب، ويمثل هذا التوسع تحولاً في موازين القوى داخل المجموعة ويعزز تمثيلها للعالم النامي، لاسيما مع انضمام دول منتجة للنفط ودول ذات ثقل إقليمي من الشرق الأوسط وأفريقيا.

ثانياً/ الأدوات الاقتصادية والمالية :

يمثل بنك التنمية الجديد (NDB) الذي تأسس عام 2014 أبرز إنجازات التعاون المؤسسي في بريكس، اذ يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية الأخرى، كما ويسعى بنك التنمية الجديد إلى العمل كعامل محفز في سد الفجوة بين توافر الموارد المالية والاحتياجات المتزايدة لأعضائنا المؤسسين والأسواق الناشئة، ويعمل البنك كبديل لمؤسسات التمويل الدولية الغربية، مع تركيز أكبر على احتياجات الدول النامية دون شروط سياسية مسبقة[2]، وبمرور عشر سنوات على تأسيسه في عام 2025، اذ أصبح أول أكبر بنك متعدد الأطراف تأسس بمبادرة من الدول النامية فقط منذ انطلاقه، وعمل البنك على تعبئة الموارد لمشاريع دول الجنوب العالمي في مجالات حيوية مثل الطاقة النظيفة، البنية التحتية للنقل، إمدادات المياه، وحماية البيئة، فضلاً عن تقديم التمويل بالعملات الوطنية، وقد شهد البنك تطوراً ملحوظاً في أنشطته، اذ ارتفعت حصة قروضه الممنوحة بالعملات الوطنية للدول الأعضاء من 20.3% إلى 24.2% بين بداية 2024 ويونيو 2025، مع تحديد هدف للوصول إلى 30% بحلول نهاية عام 2026، كما يجري العمل على إنشاء وكالة تصنيف ائتماني خاصة بالتكتل ومنصة استثمار مشتركة، إلى جانب مناقشات حول إنشاء نظام للدفع عبر الحدود يستخدم العملات الوطنية[3].

ثالثاً/ الثقل الديموغرافي والجغرافي والاقتصادي لمجموعة بريكس في النظام الدولي:

يُعدّ تكتل بريكس من أبرز التكتلات الصاعدة في النظام الدولي المعاصر، نظرًا لما يمتلكه من ثقل ديموغرافي واسع، وامتداد جغرافي مؤثر، ووزن اقتصادي متنامٍ، فاستحواذ دوله على نسبة كبيرة من سكان العالم، وتغطيتها لجزء معتبر من مساحة اليابسة، إلى جانب مساهمتها المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يجعل من بريكس فاعلًا رئيسيًا في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية واتجاهات النظام الاقتصادي العالمي، ويمكن توضيح هذا الثقل من خلال ما يلي[4]:

أ- تضم دول بريكس نحو 43% من إجمالي سكان العالم، ما يجعلها أكبر تكتل دولي من حيث الثقل الديموغرافي العالمي.

ب- تغطي دول بريكس ما يقارب 32% من مساحة اليابسة في العالم، وهو امتداد جغرافي يمنحها وزنًا جيوسياسيًا واسع النطاق.

ج- تساهم دول بريكس بنحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يعكس انتقالًا متسارعًا في مركز الثقل الاقتصادي العالمي لصالح الاقتصادات الصاعدة.

المطلب الثاني

منظمة شنغهاي للتعاون

تعد منظمة شنغهاي احد اهم منظمات التعاون الغير غربية التي تمثل القوى الصاعدة والتي يمكن توضيح ابرز ركائز هذه المجموعة من خلال ما يلي:

اولاً/ نشأة وتطور المنظمة ـ من شنغهاي الخماسية إلى منظمة شنغهاي للتعاون:

ان من بين اهم المسببات التي دعت الى هذه المنظمة الا وهي: حلّ الخلافات الحدودية ما بينها وبين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق المحاذية ها، وكذلك تعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، خصوصاً بين الصين وروسيا الاتحادية إذ كانت حدودهما تشهد نزاعات مسلحة منذ فترة طويلة، الا ان الأمور تطورت باتجاه أكثر إيجابية، إذ سعياً إلى تعزيز الثقة والأمن في ناطقها الحدودية، اجتمعت الدول الخمس نفسها في موسكو في 24 نيسان 1997 وقعت على معاهدة (تخفيض القوات المسلحة على الحدود بينها) ، ولم تقف هذه الدول عند هذه الخطوة، بل أخذت تعقد اجتماعات سنوية في احدى عواصم الدول المنضوية تحت لواء هذه الاتفاقية، وعلى النحو التالي: في العام 1998 في أستانا عاصمة جمهورية كازاخستان، وفي العام 1999 عقد الاجتماع في بيشكيك عاصمة جمهورية قيرغيزستان، وفي العام 2000 في دوشنبه عاصمة جمهورية طاجيكستان[5]، يعد انتظام هذه الاجتماعات عن الملامح الأولى لمأسسة النظام الإقليمي الجديد وقد أعدت منظمة شنغهاي، من خلال تتابع اجتماعات هذه الدول سويا، لتطوير العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي عام 2001 عقد الاجتماع في الصين بمدينة شنغهاي لتتخذ الصين زمام المبادرة لإنشاء منظمة التعاون الاقليمية[6].

في عام 2001، تحولت "خماسية شنغهاي" إلى منظمة دولية إقليمية ذات أهمية جيواستراتيجية، تعرف "بمنظمة شنغهاي للتعاون"، وقد أقر الميثاق التأسيسي للمنظمة تطوير وتوسيع آفاق التعاون الإقليمي، لتشمل جميع المجالات لسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وتضم في عضويتها كلا من (روسيا، الصين، كازاخستان، طاجيكستان، قيرغيزستان وأوزبكستان)، علاوة على هذه الدول الستة الدائمة العضوية وبعد العديد من التطورات، اصبحت منظمة شنغهاي تضم ايضا أربع دول تمتلك صفة العضوية الكاملة في عام 2017، وهي (الهند، إيران، منغوليا وباكستان) فعندما عملت الصين على ضم باكستان، حليفها الأقرب في آسيا، إلى المنظمة، رأت روسيا أن ذلك سيسبب خللا في ميزان القوى داخل المنظمة لمصلحة الصين، ولذا حصرت على اشتراط انضمام شريكها التاريخي، وهي الهند، بذريعة أنه بدون ذلك سيبدو أن المنظمة تستهدف الهند، وأن انضمام الهند سيزيد المنظمة قوة وتأثيراً، من خلال وجود الهند في هذه المنظمة، يمكن أن تسعى في المرحلة المقبلة إلى إحداث تحول كبير في عمل المنظمة باتجاه التنمية الاقتصاد[7].

ثانياً/ آليات التنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب:

طورت المنظمة آليات فعالة للتعاون الأمني، أبرزها "هيئة مكافحة الإرهاب الإقليمية" (RATS) ومقرها طشقند، والتي تعمل على تنسيق الجهود الاستخباراتية وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، وتشمل مجالات التعاون مكافحة الإرهاب والتطرف، والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، بالإضافة إلى التهديدات غير التقليدية مثل الأمن السيبراني ، وتُجري الدول الأعضاء مناورات عسكرية مشتركة بشكل دوري، مما يعزز الثقة ويطور القدرات العملياتية المشتركة[8].

ثالثاً/ الثقل الجيوسياسي والديمغرافي والامني متعدد الوظائف:

إن المنطقة الشاسعة التي تضم الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، تمتد من الشمال إلى الجنوب من القطب الشمالي إلى المحيط الهندي، ومن الشرق إلى الغرب من ليانيونجانج في الصين إلى كالينينجراد في الاتحاد الروسي، كما يعيش فيها ما يقرب من 44% من سكان العالم، وتضطلع بالمهمة الأساسية الخاصة بالحفاظ بشكل جماعي على الاستقرار والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية عبر مناطقنا، وكذلك المسؤولية تجاه ما يعد حالياً أكبر منظمة إقليمية على الأرض، وعن طريق

توحيد أربع قوى نووية، هي نصف عدد الدول النووية في العالم، في منظمة إقليمية واحدة، فإن منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تشكل رادعاً إضافياً في إطار النظام الذي تم إنشاؤه للحفاظ على التوازن الاستراتيجي للقوة والاستقرار السياسي في العالم، بالإضافة إلى اتفاقيات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) بخصوص القضايا الرئيسية المتعلقة بجداول الأعمال الإقليمية والعالمية، فإن نص الإعلان الصادر عن رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون، والذي يمثل وثيقة ختامية لمؤتمر قمة أستانا2017، يحدد الخطوات الأخرى التي سوف تتخذها المنظمة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين[9].

المطلب الثالث

رابطة آسيان ASEAN

تعد رابطة آسيان احد اهم منظمات التعاون الغير غربية التي تمثل القوى الصاعدة والتي يمكن توضيح ابرز ركائز هذه المجموعة من خلال ما يلي:

اولاً/ النشأة والتطور ونموذج "المركزية الآسيوية":

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في 8 أغسطس 1967 بموجب إعلان بانكوك، بمشاركة خمس دول هي (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند)، ثم توسعت تدريجياً لتضم عشر دول وهي (بروناي في 1984 وفيتنام في 1995 ولاوس في 1997 وميانمار في 1997 وكمبوديا في 1999)، ويقوم نموذج "المركزية الآسيوية" على فكرة أن دول جنوب شرق آسيا هي المحور الرئيسي للترتيبات الإقليمية، اذ تسعى آسيان إلى إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى بطريقة تحافظ على استقلاليتها وتماسكها، وتجسد هذه الفلسفة في هياكل المنظمة التي تعطي الأولوية للتشاور والتوافق في صنع القرار[10].

ثانياً/ آليات التكامل الاقتصادي والتجاري:

تُعد منطقة التجارة الحرة لآسيان (AFTA)، التي أطلقتها رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1992، واحدة من أهم المبادرات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز التجارة البينية وتسهيل تدفق السلع والخدمات عبر تقليص الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وقد انعكست هذه الجهود بوضوح في البيانات الإحصائية، حيث شهد حجم التجارة المتبادلة قفزة هائلة من حوالي 82.4 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 892.5 مليار دولار بحلول عام 2024، ويعود هذا النمو المتصاعد إلى فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة، وفي مقدمتها إزالة التعريفات الجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما ساهم بدوره في تعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي بلغت قيمتها نحو 200 مليار دولار في عام 2023[11].

ثالثاً/ التعاون مع الشركاء الدوليين:

تلعب آسيان دوراً محورياً في الحفاظ على توازن القوى في منطقة آسيا-الباسيفيك من خلال إشراك جميع القوى الكبرى في حواراتها وآلياتها، خاصة عبر منتديات مثل "آسيان+3" (مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية) والقمة الشرق آسيوية (EAS) التي تضم أيضاً الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والهند وأستراليا ونيوزيلندا، ويتيح هذا النموذج لدول آسيان تجنب الانحياز لأي من القوى المتنافسة، مع تعظيم الفوائد الاقتصادية من جميع الأطراف، مما يعكس هذا التعاون التجاري قوة الروابط الاقتصادية الانفاقات التجارية بين آسيان والدول الكبرى[12].

المبحث الثاني

الأدوار والوظائف الموازية للمؤسسات الغربية

إذا كانت المؤسسات التي أنشأتها القوى الصاعدة قد شكلت بنية تنظيمية موازية في النظام الدولي، فإن الاختبار الحقيقي لفاعليتها يكمن في الأدوار والمهام التي تؤديها على أرض الواقع، ومدى قدرتها على منافسة الوظائف التي اضطلعت بها المؤسسات الغربية لعقود، ففي المجال الاقتصادي، تسعى هذه التكتلات إلى تقديم بدائل تمويلية تتجاوز هيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين، وفي المجال الأمني تبني ترتيبات تعاون إقليمي خارج أحلاف الناتو، وعلى المستوى القيمي تطرح مفاهيم مغايرة للحكم والسيادة وحقوق الإنسان تعكس رؤية الجنوب العالمي، ويشكل تحليل هذه الوظائف الثلاث المدخل الأساسي لفهم ما إذا كنا أمام مجرد مؤسسات شكلية، أم أمام تحول جوهري يعيد تشكيل قواعد اللعبة الدولية ويؤسس لتعددية حقيقية تتجاوز الهيمنة الغربية.

المطلب الأول

الوظيفة الاقتصادية والمالية

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة في موازين القوة، ما أفرز بروز أدوار ووظائف اقتصادية ومالية موازية للأطر التقليدية التي هيمنت عليها المؤسسات الغربية لعقود طويلة ، وفي ظل هذه التحولات، تتجه بعض القوى الدولية إلى تبني مسارات جديدة تعكس مصالحها وتطلعاتها، الأمر الذي يفتح المجال أمام إعادة تشكيل أنماط التعاون والتفاعل الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي ، ولعلّ أبرز هذه الأدوار والوظائف الموازية التي أخذت بالتبلور في هذا السياق ما يلي:

اولاً/ بدائل التمويل الدولية خارج هيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

تمثل مؤسسات التمويل التي أنشأتها القوى الصاعدة بدائل مهمة للتمويل الدولي خارج الإطار التقليدي الذي تهيمن عليه مؤسسات "بريتون وودز"*، ويُعد بنك التنمية الجديد لبريكس نموذجاً لهذه البدائل، اذ يقدم تمويلاً لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة بشروط أكثر مرونة وبدون المشروطية السياسية التي تفرضها المؤسسات الغربية، كما تعمل مؤسسات القوى الصاعدة على تعزيز التعاون المالي ويجب ان تدعم الجهود تأسيس بنك تنمية للتعاون حتى يتسنى توفير الدعم المالي للتواصل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء كما في منظمة شنغهاي للتعاون[13]، وتشمل آليات التمويل البديلة أيضاً مبادرات مثل منصة الاستثمار لبريكس المقترحة عام 2024، وآلية الضمانات متعددة الأطراف التي تهدف إلى جذب الاستثمار الخاص عبر تقليل مخاطر المشاريع، وتسعى هذه الآليات إلى سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الدول النامية، خاصة في قطاعات البنية التحتية التي تتطلب استثمارات ضخمة [14].

ثانياً/ تقليل الاعتماد على الدولار:

يشكل تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة والتمويل الدوليين أحد الأهداف الاستراتيجية للقوى الصاعدة، وقد تزايدت الجهود في هذا الاتجاه منذ عام 2022، مع التركيز على زيادة التسويات بالعملات الوطنية في المعاملات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتشمل المبادرات في هذا المجال: تعزيز دور بنك التنمية الجديد في استخدام العملات الوطنية، وإنشاء صندوق للسندات بالعملات الوطنية (مقترح عام 2017)، وتطوير نظام للدفع عبر الحدود، واستكشاف استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في التسويات الدولية، وتواجه هذه الجهود تحديات تقنية وسياسية، لكن التقدم مستمر، لاسيما مع تبني الدول الأعضاء في بريكس رؤية طويلة المدى لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، كما ورد في تقرير "تحسين النظام النقدي والمالي الدولي" الذي قدم تحت الرئاسة الروسية[15].

ثالثاً/ إنشاء شبكات تجارة وتسويات مالية بديلة:

تعمل القوى الصاعدة على إنشاء شبكات تجارية ومالية بديلة تكمل أو تنافس الشبكات القائمة، وتُعد الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) التي تقودها آسيان أبرز مثال على هذه الشبكات، حيث تخلق منطقة تجارة حرة ضخمة تضم اقتصادات آسيوية كبرى مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية [16]، كما تسعى مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى بناء شبكة بنية تحتية تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، مما يعيد تشكيل طرق التجارة العالمية، وتُستكمل هذه الشبكات التجارية ببنى تحتية مالية داعمة، مثل بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوي (AIIB) الذي تتخذ منه الصين مقراً، وصندوق طريق الحرير، إلى جانب شبكة من اتفاقيات مقايضة العملات الثنائية بين البنوك المركزية للدول الصاعدة[17].

المطلب الثاني

الوظيفة الأمنية والاستراتيجية

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة في بنيته الأمنية والاستراتيجية، في ظل صعود قوى دولية تسعى إلى إعادة تشكيل أنماط التوازن والردع خارج الأطر التقليدية التي هيمنت عليها القوى الغربية ، وقد أفرزت هذه التحولات مقاربات جديدة للأمن والتعاون الاستراتيجي، تقوم على تنويع الشراكات وبناء ترتيبات موازية تعكس تعددية مراكز القوة ، ولعلّ أبرز هذه الأدوار والوظائف الموازية التي أخذت بالتبلور في هذا السياق ما يلي:

اولاً/ بناء ترتيبات أمنية إقليمية خارج الإطار الغربي :

تقوم القوى الصاعدة ببناء ترتيبات أمنية إقليمية تعكس مصالحها وتصوراتها الخاصة للأمن، خارج إطار الأحلاف الغربية التقليدية (الناتو، التحالفات الثنائية الأمريكية)، وتُعد منظمة شنغهاي للتعاون النموذج الأبرز لهذه الترتيبات، اذ تقدم إطاراً للتعاون الأمني يقوم على مبادئ السيادة وعدم التدخل ومكافحة التهديدات المشتركة لما يعرف "بمثلث القلق الأمني" الملازم لمنظمة شنغهاي للتعاون، والمتمثل في "التطرف الديني والعرقي- الإرهاب والانفصال" دون استهداف أطراف ثالثة[18] .

كما يندرج التعاون الأمني في إطار آسيان ضمن هذا المسار، من خلال مجتمع آسيان السياسي-الأمني (APSC) الذي يهدف إلى ضمان السلام والاستقرار الإقليمي عبر الحوار وبناء الثقة وآليات منع النزاعات، وتستند هذه الترتيبات إلى مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاستنجاد بالقوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة[19].

ثانياً/ إعادة تعريف مفهوم الأمن (أمن تنموي – سيبراني – طاقوي):

تتبنى القوى الصاعدة مفهوماً موسعاً للأمن يتجاوز البعد العسكري التقليدي ليشمل أبعاداً تنموية واقتصادية، ويبرز مفهوم "الأمن التنموي" الذي يربط الاستقرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر أن معالجة جذور عدم الاستقرار (الفقر، البطالة، التهميش) لا تقل أهمية عن المواجهة الأمنية المباشرة، ويتجلى هذا المفهوم في مقاربة منظمة شنغهاي التي تجمع بين التعاون الأمني والمشاريع الاقتصادية والتنموية، كما تحظى التهديدات غير التقليدية باهتمام متزايد، خاصة الأمن السيبراني وأمن الطاقة والأمن الغذائي والأمن المائي والارهاب الالكتروني وتجارة المخدرات، وتعمل منظمة شنغهاي على تطوير آليات للتعاون في مواجهة الهجمات السيبرانية والجريمة الإلكترونية[20]، بينما تولي بريكس اهتماماً خاصاً لأمن الطاقة والتعاون الطاقوي بين الدول الأعضاء التي تضم كبار المنتجين والمستهلكين للطاقة.

ثالثاً/ تعددية الأقطاب الأمنية مقابل الأحادية الغربية:

تعكس الترتيبات الأمنية التي تتبناها القوى الصاعدة الرغبة في التحول من النظام الأمني الأحادي الذي تهيمنت عليه الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة نحو تعددية أمنية تتيح مساحة أكبر للفاعلين الإقليميين، ولا تعني هذه التعددية بالضرورة

صراعاً مع الغرب، بل إنشاء توازنات أمنية متعددة تسمح للدول بتنويع خياراتها وعدم الارتباط حصرياً بتحالف واحد، ويتمثل الاختلاف الجوهري في أن هذه الترتيبات لا تستند إلى معاداة طرف معين بل إلى إيجابية التعاون في مواجهة تحديات مشتركة[21] .

المطلب الثالث

الوظيفة المعيارية والقيمية

اولاً/ طرح مفاهيم بديلة للحكم والسيادة وعدم التدخل:

تقدم القوى الصاعدة مقاربة مغايرة للحكم الدولي تقوم على تأكيد السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية كقواعد أساسية للنظام الدولي، ويتجلى هذا في ميثاق آسيان الذي يؤكد احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما تتبنى منظمة شنغهاي مبادئ مماثلة في "روح شنغهاي" التي تؤكد على المساواة والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل للتنوع الحضاري[22].

وتختلف هذه المقاربة عن النموذج الغربي الذي يشدد على "مسؤولية الحماية" والتدخل الإنساني وقابلية تراخي السيادة في ظروف معينة، وترى القوى الصاعدة أن هذا النموذج قد يستخدم لتبرير التدخلات الخارجية التي تهدد استقرار الدول، خاصة في العالم النامي.

ثانياً/ رفض المشروطية السياسية الغربية:

يشكل رفض المشروطية السياسية التي تفرضها المؤسسات المالية الغربية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) أحد المبادئ الأساسية للتعاون بين القوى الصاعدة، فعلى عكس المؤسسات الغربية التي تضع شروطاً سياسية تتعلق بالحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان مقابل التمويل، تقدم مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد تمويلاً دون شروط سياسية مسبقة، مكتفية بمعايير الجدوى الاقتصادية والاستدامة المالية، ويستجيب هذا النموذج لاحتياجات دول نامية ترى في المشروطية الغربية تدخلاً في سيادتها الوطنية[23].

ثالثاً/ إعادة تعريف مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية وفق منظور الجنوب العالمي:

تعمل القوى الصاعدة على طرح مفاهيم بديلة لحقوق الإنسان تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، كما تقدم مقاربة تنموية تركز على الأولويات الوطنية بدلاً من النماذج الجاهزة، مع إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وتعكس هذه المفاهيم البديلة تطلع الجنوب العالمي إلى نظام دولي أكثر توازناً يراعي تنوع الثقافات والتجارب التاريخية، ولا يفرض نموذجاً واحداً للحكم والتنمية، ويتجلى هذا في خطاب بريكس الذي يدعو إلى نظام عالمي "أكثر عدالة وإنصافاً" يعكس تعددية الأقطاب والتنوع الحضاري[24].

المبحث الثالث

تأثير مؤسسات القوى الصاعدة على بنية النظام الدولي

بعد استعراض البنى المؤسسية للقوى الصاعدة وتحليل الأدوار والوظائف الموازية التي تؤديها، يبرز سؤال جوهري حول الأثر التراكمي لهذه التطورات على بنية النظام الدولي برمتها، فهل تستطيع هذه المؤسسات إعادة تشكيل توازنات القوة العالمية التي استقرت لعقود لصالح الغرب، أم أن تأثيرها سيظل محدوداً في إطار التعايش مع الهيمنة القائمة؟ اذ يتناول

هذا المبحث التحولات التي تحدثها هذه التكتلات في بنية النظام الدولي، من خلال دراسة الانتقال نحو التعددية القطبية، والضغوط الممارسة لإصلاح نظام الحوكمة العالمية.

المطلب الأول

التحول نحو التعددية القطبية

اولاً / انتقال النظام من هيمنة غربية إلى توزيع أوسع للقوة:

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولاً تدريجياً من هيكل أحادي القطب هيمنت عليه الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، نحو تعددية قطبية تتوزع فيها القوة بين مراكز متعددة، وتسهم مؤسسات القوى الصاعدة في تسريع هذا التحول من خلال توفير منصات للتعاون بين هذه المراكز الصاعدة، وتعزيز قدرتها على التأثير الجماعي في القضايا الدولية، ويتضح هذا التحول في المؤشرات الاقتصادية اذ تمثل دول بريكس مجتمعة وزناً اقتصادياً متزايداً، وفي المؤشرات السياسية من خلال قدرتها على طرح اجندة بديلة في المحافل الدولية، وفي المؤشرات المؤسسية من خلال إنشاء هياكل دائمة للتعاون تكرس هذا التوزيع الجديد للقوة.

فعلى سبيل المثال، كانت مجموعة الدول السبع قد وضعت في أعقاب غزو أوكرانيا سقفًا لأسعار النفط الروسي للحد من العائدات وبالتالي خفض تمويل جهودها الحربية في أوكرانيا، وفرض الاتحاد الأوروبي أيضًا آلية لتقييد توريد وتصدير سلع وتقنيات خاضعة للعقوبات إلى روسيا، وعليه، فإن العقوبات المفروضة على النفط وغيره من الضروريات دفعت بروسيا للتعاون اكثر مع دول مجموعة البريكس، والجانب الآخر للعقوبات أنها تخلق روابط أقوى بين دول بريكس، والتي بدورها تُشكل قوة معاكسة للسياسة الغربية[25].

ثانياً/ إعادة تشكيل توازنات القوة بين الشرق والغرب:

برهنت الاحداث الدولية في السنوات الأخيرة بروز تحولات كبيرة في موازين القوة بين القوى الصاعدة والدول الغربية ، فالأخيرة التي بقيت لسنوات ما بعد الحرب البادرة تهمين على النظام الدولي لكن مطلع الالفية الجديدة شهدت صعود قوى تنافس الدول الغربية وتهدد مصالحها وأمنها مما جعل النظام الدولي يشهد حالة من اللايقين ، بالمقابل فقد برهنت سياسات النفوذ والهيمنة الغربية والتي دامت لسنوات بأنها كانت سلبية جعلت الكثير من الدول تسعى لتغيير بنية النظام الدولي من الاحادية إلى التعددية في كافة المجلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، فالكثير من الدول مثل الهند والصين وروسيا الاتحادية بما تمتلك من ارث تاريخي وسياسي وثقافي تحاول تعزيز دورها في النسق الإقليمي ما يخدم مصالحها وأمنها ، ففي المجال العسكري أصبح الجيش الروسي من حيث القوة العسكرية ثاني عالمياً والصين ثالثاً والهند رابعاً ، اقتصادياً شهد النظام الاقتصادي الدولي صعود دول مثل روسيا الاتحادية والهند والصين كقوى فاعلة في المجال الاقتصادي تنافس الدول الغربية ، إلى جانب بروز تكتلات مثل اسيان وبريكس كتجسد لهذا التهديد والصعود للقوى الصاعدة.[26]

ثالثاً/ اصلاح نظام الحوكمة العالمية:

1. الضغط لإصلاح مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية

تمثل مؤسسات القوى الصاعدة منصة للضغط الجماعي من أجل إصلاح هياكل الحوكمة العالمية القائمة، ففي المجال المالي، تطالب دول بريكس بإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليعكسا الأوزان الاقتصادية الجديدة، من خلال مراجعة نظام الحصص وحقوق التصويت، وفي المجال السياسي، تدعو هذه الدول إلى إصلاح مجلس الأمن ليشمل تمثيلاً أوسع للدول النامية، خاصة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويشكل الإعلان الصادر عن قمة بريكس في ريو 2025 نموذجاً

لهذا الضغط، حيث خصص ثلاث نقاط للحاجة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك نقاط منفصلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[27].

2. ازدواجية المؤسسات

يخلق صعود مؤسسات القوى الصاعدة ظاهرة "الازدواجية المؤسسية"، اذ توجد مؤسسات موازية للمؤسسات الغربية التقليدية تقدم خدمات مماثلة لكن بقواعد ومعايير مختلفة، ويتجلى ذلك في وجود بنك التنمية الجديد إلى جانب البنك الدولي، ومنظمة شنغهاي للتعاون إلى جانب الناتو، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة إلى جانب اتفاقيات التجارة التي تقودها الدول الغربية، وتخلق هذه الازدواجية حالة من "التعددية المؤسسية" التي تتيح للدول، لاسيما النامية منها، خيارات متعددة للانخراط في التعاون الدولي، كما تضع ضغوطاً تنافسية على المؤسسات التقليدية لتحسين أدائها وتعديل سياساتها، لاسيما فيما يتعلق بالمشروطية وتمثيل الدول النامية.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن المؤسسات التي أنشأتها القوى الصاعدة تمثل تطوراً مهماً في بنية النظام الدولي، اذ تقدم نماذج للتعاون الدولي تقوم على مبادئ مغايرة للمؤسسات الغربية التقليدية، وقد أظهر تحليل نماذج بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة آسيان تنوعاً في الأشكال المؤسسية والأهداف، لكنها تشترك في سعيها لتعزيز استقلالية دول الجنوب العالمي وتوسيع خياراتها في التعامل مع القضايا الدولية.

ففي المجال الاقتصادي، نجحت هذه المؤسسات في إنشاء أدوات تمويل بديلة (بنك التنمية الجديد) وشبكات تجارية كبرى (RCEP) وآليات لتقليل الاعتماد على الدولار، مما يوفر للدول النامية خيارات تمويلية بشروط أقل تقييداً، وفي المجال الأمني، طورت ترتيبات تعاون إقليمية تقوم على مبادئ السيادة وعدم التدخل، وتعالج التهديدات غير التقليدية بمقاربات تربط الأمن بالتنمية، وفي المجال المعياري، طرحت مفاهيم بديلة للحكم والسيادة وحقوق الإنسان تعكس خصوصيات الجنوب العالمي وتتحدى الهيمنة المعيارية الغربية.

ومن خلال ذلك يمكن اثبات الفرضية الرئيسية للبحث أن هذه المؤسسات لا تسعى إلى استبدال كامل للمؤسسات الغربية، بل تعمل على بناء هيكل موازٍ يعكس توزيعاً جديداً للقوة، مع الاحتفاظ بإمكانية التعامل مع المؤسسات القائمة، كما تأكدت الفرضيتان الفرعيتان المتعلقتان بتبني هذه المؤسسات لمقاربات مغايرة في العمل الجماعي، وقيادة تأثيرها التراكمي نحو تعددية قطبية.

اولاً / الاستنتاجات :

1. **تعدد النماذج المؤسسية**: تتنوع هياكل القوى الصاعدة بين نموذج بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون ذات الطابع الأمني-التنموي، وآسيان كنموذج للتكامل الإقليمي المرن، مما يعكس اختلاف الأولويات والخلفيات لكل تكتل.
2. **نجاح نسبي في بناء البدائل الاقتصادية**: حققت مؤسسات القوى الصاعدة تقدماً ملموساً في إنشاء آليات تمويل بديلة وتقليل الاعتماد على الدولار، رغم استمرار التحديات التقنية والسياسية التي تحد من سرعة هذا التحول.
3. **تميز المقاربة الأمنية**: تقدم الترتيبات الأمنية للقوى الصاعدة نموذجاً مغايراً للأحلاف الغربية، يقوم على مكافحة التهديدات المشتركة دون استهداف أطراف ثالثة، ويربط الأمن بالتنمية.
4. **تحدي الهيمنة المعيارية**: تشكل المفاهيم البديلة للحكم والسيادة وحقوق الإنسان تحدياً للهيمنة المعيارية الغربية، وتفتح مجالاً لتعددية قيمية في العلاقات الدولية.
5. **تأثير تحولي في النظام الدولي**: تسهم مؤسسات القوى الصاعدة في تسريع التحول نحو التعددية القطبية، وتخلق ازدواجية مؤسسية تتيح خيارات أوسع للدول النامية.

6. أظهر البحث أن العلاقة بين القوى الصاعدة والمؤسسات الدولية التقليدية تتسم بازدواجية واضحة؛ فهي تجمع بين التعاون والتنافس في آنٍ واحد. فمن جهة، تحرص هذه القوى على العمل ضمن أطر منظمة الأمم المتحدة والمشاركة في جهودها المتعلقة بحفظ السلام والتنمية، بما يعكس إدراكها لأهمية الشرعية الدولية ، ومن جهة أخرى، تسعى إلى بناء مسارات مؤسساتية موازية تعزز نفوذها وتقلل من هيمنة الغرب ، وعليه، فإن نمط التفاعل القائم ليس صدامياً بحتاً ولا تعاونياً كاملاً، بل هو مزيج مرن تحكمه المصالح وتوازنات القوة في النظام الدولي.

ثانياً / التوصيات :

1. ضرورة العمل على تطوير أطر مؤسساتية بديلة أو موازية للمؤسسات الغربية التقليدية، بما يعكس توازنات القوة الجديدة في النظام الدولي، على غرار تفعيل دور مجموعة بريكس وتعزيز قدراتها في مجالات التمويل والتنمية والتعاون الاقتصادي، بما يقلل من الاعتماد على المؤسسات الغربية.
2. دعم التكامل المؤسسي بين القوى الصاعدة عبر إنشاء شبكات تنسيق مشتركة، لاسيما بين مؤسسات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد، بهدف تقديم بدائل عملية لآليات التمويل التقليدية التي تقودها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
3. تشجيع الدول النامية على تنويع شراكاتها الدولية والانخراط في هذه المؤسسات الصاعدة، بما يحقق هامشاً أكبر من الاستقلالية في صنع القرار الاقتصادي والسياسي، ويقلل من الضغوط المشروطة التي تفرضها المؤسسات الغربية.
4. تعزيز البعد المعرفي والبحثي حول أدوار القوى الصاعدة، من خلال دعم مراكز الدراسات والبحوث التي تركز على تحليل التحولات في الحوكمة العالمية، بما يسهم في إنتاج أدبيات علمية عربية تسد الفجوة في هذا المجال.
5. العمل على إصلاح المؤسسات الدولية التقليدية بدلاً من استبدالها كلياً، عبر الدفع نحو تمثيل أكثر عدالة للقوى الصاعدة داخل هياكل صنع القرار الدولي، بما يحقق نوعاً من التوازن بين النظام القائم والبدائل الناشئة.

ـ الهوامش:

(1) "المراحل الرئيسية للتنمية والانجاز الرئيسية لبريكس"، مجلس خبراء بريكس روسيا، تاريخ الزيارة 2026/2/26، متاح على: https://bricscouncil.ru/ar/brics

(2) About NDB, The Premier Bank for Emerging Economies, New Development Bank, in 26/2/2026; https://www.ndb.int/about-ndb/

(3) بنك التنمية الجديد التابع لبريكس: محرك رئيسي لتنمية دول الجنوب العالمي، TV BRICS، 2025/12/2، تاريخ الزيارة، 2026/2/26، متاح على الرابط: https://tvbrics.com/ar/bricslife/the-brics-new-development-bank-a-key-driver-of-development-in-the-global-south/

(4) BRICS Facts Summit 2024, Kids-world-travel-guide, Cape Town/South Africa, 2024, in https://www.kids-world-travel-guide.com/brics-facts.html in 26/2/2026.

(5) سمير حيماز، "التعاون الروسي–الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية: منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد9 العدد2، جويلية: 2020، ص159.

(6) شريفة فاضل بلاط، "تجمع شنغهاي: قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي"، *مجلة آفاق آسيوية*، العدد8، 2021، ص34.

(7) محمد مكرم، *السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019*، تقرير سياسي(القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص8.

(8) دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والامن، وقائع الامم المتحدة، 11كانون الاول 2017، متاح على: https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949 في 2026/2/27.

(9) المصدر نفسه.

(10) About ASEAN, ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS, in; https://asean.org/about-asean in 27/2/2026.

[11] سارة فداء الشوباش، *سياسة النظر الى الشرق التعاون الاستراتيجي بين الهند ومنظمة آسيان*، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2025)، ص34.

[12] المصدر نفسه، ص36.

* تُشير مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods Institutions) إلى أهم منظمتين ماليتين دوليتين تم إنشاؤهما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهما: 1. صندوق النقد الدولي (IMF): المسؤول عن استقرار أسعار الصرف وتقديم القروض للدول التي تواجه أزمات في ميزان المدفوعات. 2. البنك الدولي (World Bank): الذي يركز على تقديم التمويل والمساعدات الفنية لمشاريع التنمية طويلة الأجل ومحاربة الفقر. للمزيد ينظر: https://www.albankaldawli.org/ar/archive/history?hl=ar-EG في 2026/2/27.

[13] مشاور صيفي، روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: اي شراكة استراتيجية، مجلة وحدة البحث في تنمية وادارة الموارد البشرية، مجلد8 العدد2، 2017، ص40.

[14] فرص الاستثمار في دول بريكس، TV BRICS، 2024/12/6، متاح على الرابط: https://tvbrics.com/ar/news/investment-opportunities-of-the-brics-countries/ في 2026/2/27.

[15] المصدر نفسه.

[16] Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement (RCEP), Australian Government Department of Foreign Affairs and Trade, in 27/2/2026: https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/in-force/rcep

[17] تشاو لي، *مبادرة الحزام والطريق الصينية*، ترجمة محمد بيج، تحرير سامي القمحاوي، (الرباط: دار الامان، 2025)، بلا صفحة.

[18] وسيم خليل قلعجية، *روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين*، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص227.

[19] مجتمع الامن السياسي الآسيان، منصة FasterCapitalK، دبي، تاريخ الاطلاع: 2026/2/27، متاح على الرابط: https://fastercapital.com/siyaq/%D9%86.html

[20] دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والامن، مصدر سبق ذكره.

[21] رامز صلاح الشيشي وميرنا محمد مطر ، التحالفات الدولية الجديدة وانتقال القوة في النظام الدولي: من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، 2. يناير 2024 ، على الرابط : https://democraticac.de/?p=94127&utm_source=chatgpt.com

[22] وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص227.

[23] مشاور صيفي، مصدر سبق ذكره، ص40.

[24] للمزيد ينظر: بريكس تعزز التنمية المشتركة وعالما متعدد الاقطاب اكثر عدالة، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 11سبتمبر 2025، تاريخ الاطلاع، 2026/2/27، متاح على الرابط: https://eurasiaar.org/%D8%A8

[25] احمد سلطان، التحول العالمي: دور بريكس في تشكيل المشهد المستقبلي للطاقة، المرصد المصري، 26اكتوبر 2024، متاح على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/82759/ تاريخ الاطلاع 2026/2/27.

[26] محمد بن صقر السلمي ، تحولات القوة واتجاهات المستقبل ، المجلة العربية ، 2026/01/30 ، على الرابط : https://www.arabicmagazine.net/Arabic/ArticleDetails.aspx?Id=11168

[27] للمزيد ينظر: شيتيغج باجبايي، "ما الذي تريده الهند من بريكس"، مجلة المجلة، 25/فبراير/ 2026، متاح على الرابط: https://www.majalla.com/node/329837/ %B3 تاريخ الاطلاع، 2026/2/27.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

اولاً. الكتب :

1. تشاو لي، مبادرة الحزام والطريق الصينية، ترجمة محمد بيج، تحرير سامي القمحاوي، (الرباط: دار الامان، 2025).

2. سارة فداء الشوباش، سياسة النظر الى الشرق التعاون الاستراتيجي بين الهند ومنظمة آسيان، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2025).
3. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

ثانياً. المجلات والدوريات العلمية والدراسات :

1. سمير حيماز، "التعاون الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية: منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد9 العدد2، جويلية: 2020.
2. شريفة فاضل بلاط، "تجمع شنغهاي: قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة آفاق آسيوية، العدد8، 2021.
3. محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، تقرير سياسي(القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2019).
4. مشاور صيفي، روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: اي شراكة استراتيجية، مجلة وحدة البحث في تنمية وادارة الموارد البشرية، مجلد8 العدد2، 2017.

ثالثاً. الانترنيت :

1. احمد سلطان، التحول العالمي: دور بريكس في تشكيل المشهد المستقبلي للطاقة، المرصد المصري، 26اكتوبر 2024، على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/82759/
2. بريكس تعزز التنمية المشتركة وعالما متعدد الاقطاب اكثر عدالة، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 11سبتمبر 2025، على الرابط: https://eurasiaar.org/%D8%A8
3. بنك التنمية الجديد التابع لبريكس: محرك رئيسي لتنمية دول الجنوب العالمي، TV BRICS، 2025/12/2، متاح على الرابط: https://tvbrics.com/ar/bricslife/the-brics-new-development-bank-a-key-driver-of-development-in-the-global-south/
4. دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والامن، وقائع الامم المتحدة، 11كانون الاول 2017، على الرابط : https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949
5. رامز صلاح الشيشي وميرنا محمد مطر ، التحالفات الدولية الجديدة وانتقال القوة في النظام الدولي: من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، 2. يناير 2024 ، على الرابط : https://democraticac.de/?p=94127&utm_source=chatgpt.com
6. فرص الاستثمار في دول بريكس، TV BRICS، 2024/12/6، على الرابط: https://tvbrics.com/ar/news/investment-opportunities-of-the-brics-countries/
7. للمزيد ينظر: شيتيغج باجبايي، "ما الذي تريده الهند من بريكس"، مجلة المجلة، 25/فبراير/ 2026، على الرابط: https://www.majalla.com/node/329837/ %B3
8. مجتمع الامن السياسي الآسيان، منصة FasterCapitalK، دبي، على الرابط: https://fastercapital.com/siyaq/%D9%86.html
9. محمد بن صقر السلمي ، تحولات القوة واتجاهات المستقبل ، المجلة العربية ، 2026/01/30 ، على الرابط : https://www.arabicmagazine.net/Arabic/ArticleDetails.aspx?Id=11168
10. المراحل الرئيسية للتنمية والانجاز الرئيسية لبريكس"، مجلس خبراء بريكس روسيا، على الرابط : https://bricscouncil.ru/ar/brics

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. About ASEAN, ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS, in; https://asean.org/about-asean.
2. About NDB, The Premier Bank for Emerging Economies, New Development Bank,; https://www.ndb.int/about-ndb/
3. BRICS Facts Summit 2024, Kids-world-travel-guide, Cape Town/South Africa, 2024, in https://www.kids-world-travel-guide.com/brics-facts.html .
4. Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement (RCEP), Australian Government Department of Foreign Affairs and Trade,: https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/in-force/rcep

List of sources and references

First. Books:

1. Sarah Fidaa Al-Shoubash, The Policy of Looking East: Strategic Cooperation between India and ASEAN (Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, 2025).
2. Wassim Khalil Qalajieh, Eurasian Russia: The Era of President Vladimir Putin (Beirut: Arab Scientific Publishers, 2016).
3. Zhao Li, China's Belt and Road Initiative, translated by Mohamed Beig, edited by Sami Al-Qamhawi (Rabat: Dar Al-Aman, 2025).

Second. Journals, Periodicals, and Studies:

1. Mohamed Makram, Indian Foreign Policy After the 2019 Elections, a Political Report (Cairo: Egyptian Institute for Studies, 2019). 4. Summer Consultation, Russia, China and the Shanghai Cooperation Organisation: Which Strategic Partnership? Journal of the Research Unit in Human Resources Development and Management, Volume 8, Issue 2, 2017.
2. Samir Himaz, "Russian-Chinese Cooperation to Counter American Hegemony: The Shanghai Cooperation Organisation as a Model," Algerian Journal of Security and Development, Volume 9, Issue 2, July 2020.
3. Sharifa Fadel Balat, "The Shanghai Cooperation Organisation: Its Power and Influence in the International Economic System," Asian Horizons Journal, Issue 8, 2021.

Thirdly. the Internet

1. About ASEAN, ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS, in; https://asean.org/about-asean.
2. About NDB, The Premier Bank for Emerging Economies, New Development Bank,; https://www.ndb.int/about-ndb/
3. Ahmed Sultan, "Global Transformation: The Role of BRICS in Shaping the Future Energy Landscape," Egyptian Observatory, October 26, 2024, available at: https://marsad.ecss.com.eg/82759/

4. ASEAN Political Security Community, FasterCapital Platform, Dubai, available at: https://fastercapital.com/siyaq/%D9%86.html

5. BRICS Facts Summit 2024, Kids-world-travel-guide, Cape Town/South Africa, 2024, in https://www.kids-world-travel-guide.com/brics-facts.html .
6. For more information, see: BRICS Promotes Shared Development and a More Just Multipolar World, Center for Arab-Eurasian Studies, 11 September 2025, available at: https://eurasiaar.org/%D8%A8
7. For more information, see: Chittig Bajpayee, "What India Wants from BRICS," Al-Majalla Magazine, 25 February 2026, available at: https://www.majalla.com/node/329837/ %B3
8. Investment Opportunities in the BRICS Countries, TV BRICS, 6/12/2024, available at: https://tvbrics.com/ar/news/investment-opportunities-of-the-brics-countries/
9. Key Stages of Development and Major Achievements of BRICS," BRICS Expert Council Russia, available at: https://bricscouncil.ru/ar/brics

10. Mohammed bin Saqr Al-Sulami, "Power Shifts and Future Trends," Arabic Magazine, January 30, 2026, available at: https://www.arabicmagazine.net/Arabic/ArticleDetails.aspx?Id=11168
11. Ramez Salah El-Shishi and Mirna Mohamed Matar, New International Alliances and the Shift in Power in the International System: From Unipolarity to Multipolarity, Berlin, Arab Democratic Center, January 2, 2024, available at: https://democraticac.de/?p=94127&utm_source=chatgpt.com
12. Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement (RCEP), Australian Government Department of Foreign Affairs and Trade,: https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/in-force/rcep
13. The BRICS New Development Bank: A Key Driver of Development in the Global South," TV BRICS, December 2, 2025, available at: https://tvbrics.com/ar/bricslife/the-brics-new-development-bank-a-key-driver-of-development-in-the-global-south/
14. The Role of the Shanghai Cooperation Organisation in Addressing Threats to Peace and Security," UN Proceedings, December 11, 2017, available at: https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949